

الإصلاح الضريبي كآلية فعالة لتمويل الجماعات المحلية وخلق مناصب شغل جديدة

Tax reform as an effective mechanism to finance local groups and create new jobs

♦ بوحسون عبد الرحمن

جامعة غليزان / الجزائر

maitrebouhassoun@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/22

تاريخ القبول: 2025/03/28

تاريخ الإرسال: 2024/10/26

الملخص:

بعد الإصلاح الضريبي إحدى مصادر تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية في الجزائر على حد سواء. وهي مسؤولية هامة تقع على عاتق هذه الأخيرة في تسيير مواردها الذاتية الآتية من الرسوم والإعانات والهبات والقروض.

كما أن الجباية المحلية لم تعد تحصيلاً مالياً فحسب، وإنما هي إحدى وسائل التدخل الحكومي أيضاً، قصد إلزام المستفيدين من الموارد الطبيعية والخدمات العامة رسوماً وإتاوات في شكل حوافز وإعفاءات ضريبية تهدف إلى اعتماد تكنولوجيات وتقنيات نظيفة وحديثة.

تأتي هذه الدراسة للوقوف عند دور التحصيل الضريبي كآلية فعالة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وخلق مناصب شغل جديدة، ودورها في دعم الاستثمار المحلي في الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح الضريبي؛ خلق الثروة؛ مناصب جديدة.

Abstract:

Tax reform is one of the sources of financing for the state budget and local authorities. It is an important responsibility that falls on the latter in managing their own resources coming from fees, subsidies, grants and loans.

Local taxation is no longer just a financial collection, but is also one of the means of government intervention, with obligating the beneficiaries of natural resources and public services to pay fees and royalties in the form of

الاصلاح الضريبي كألية فعالة لتمويل الجماعات المحلية وخلق مناصب شغل جديدة

incentives and tax exemptions aimed at adopting clean and modern technologies and techniques.

This study aims to examine the role of tax collection as an effective mechanism in financing the budget of local communities, creating new jobs, and its role in supporting local investment in economic activities.

Keywords: Tax reform; wealth creation; new job opportunities.

مقدمة:

أن نمو أي الدولة يقاس بمدى تطور إيراداتها العامة -كما ونوعا- ويعد الإيراد الضريبي أهم هذه الإيرادات التي تعددت وظائفها وتنوعت باعتبارها وسيلة لتغطية النفقات العمومية من جهة، وكذا وسيلة من وسائل التوجه الاقتصادي عن طريق الرفع أو الخفض في معدلات الضريبة من جهة أخرى، فضلا عن أهميتها الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل والثروة وخلق مناصب شغل جديدة.

لا شك في أن إرادة الدولة السياسية والقانونية موجودة في أحداث تميمتها المستدامة والشاملة، وذلك واضح من خلال نسج مشاريع اقتصادية واستراتيجيات وخطط تنمية ومالية، تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء تلك المتصلة بمواردها البشرية أو مواردها الجبائية.

بالنتيجة، زاد اهتمام الجماعات المحلية بهذا الهدف، وأصبح أولوية لا بد منها، خاصة مع ظهور الإدارة الإلكترونية وإدخال الرقمية كتنقية جديدة في تسيير نفقاتها اللازمة. وهو ما يتطلب البحث عن مصادر بديلة لتغطية كافة أوجه الإنفاق.

أهمية الدراسة:

تكن أهمية هذه الدراسة في كونها تجمع بين عدة متغيرات حديثة وفي مصطلحات في غاية الأهمية، تتمثل في إدارة الجماعات المحلية، وفي التنمية المستدامة، ترمي إلى توضيح دور التحصيل الجبائي المحلي، وما لضعف التحصيل من أثر سلبي على الميزانيات المحلية.

أهداف الدراسة :

تبرز أهداف هذه الدراسة في إبراز دور الضريبة كمورد أساسي لتحقيق الثروة وخلق مناصب شغل جديدة للأجيال الصاعدة. كما يرمي هذا المقال إلى تبيان مدى ارتباط الضريبة المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر ومعرفة أهم مصادر التمويل المحلي وأسبابه. والعمل على تقييمها وتحديد مناهج لها، فضلا عن عرض إسهامات الجباية المحلية في تنشيط التنمية المحلية.

إشكالية الدراسة:

إن إشكالية هذه الدراسة تكاد لا تخرج إلى الإجابة عن السؤال التالي:

بوحسون عبد الرحمن

- إلى أي مدى يساهم التحصيل الضريبي المحلي في تمويل خزانة الجماعات المحلية في الجزائر؟ وما دورها في خلق مناصب شغل جديدة للشباب البطال على وجه الخصوص؟

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على تحديد كيفية تفعيل الإصلاح الضريبي في عملية التنمية المحلية الراهنة.

ويظهر المنهج التحليلي من خلال عرض أساليب جلب الثروة وخلق مناصب شغل وتقييم مختلف الإصلاحات والتعديلات المدخلة على القانون الجبائي، وما هي النظرة الاستشرافية للجباية المحلية في الجزائر.

خطة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الخطة التالية:

1.1. الإصلاح الضريبي في الجزائر

1.1.1. مدخل الإصلاح الضريبي.

2.1.2. الضريبة المحلية والتنمية المحلية.

2. الجباية المحلية وتحديات التنمية المحلية.

1.2.1. تدابير الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

2.2. شروط الاعفاء من الرسم العقاري.

خاتمة

1- الإصلاح الضريبي في الجزائر:

لا شك أن تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية السائدة في البلاد، لها دور كبير في التعجيل بالإصلاح الضريبي وتعديل كل التشريعات الجبائية بالقدر الذي يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية والسهر على تكريسها عن طريق سياساتها الضريبية، يتناول هذا المقال جزئيتين أساسيتين وهما:

__مدخل الإصلاح الضريبي.

__التحصيل الضريبي والتنمية المحلية .

الإصلاح الضريبي كألية فعالة لتمويل الجماعات المحلية وخلق مناصب شغل جديدة

1.1- مدخل الإصلاح الضريبي.

تعرض النظام الضريبي في الجزائر لعدة اصلاحات وتعديلات، بدءا من القانون الجبائي الذي بدأ العمل به في أبريل 1992 وشملت كافة قوانين المالية السنوية و التكميلية .

عملت التعديلات الجبائية في مجملها على تبسيط هذا النظام ورفع فعاليته، والسعي الى التكيف مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية القائمة في الوطن.

1.1.1 تعريف الإصلاح الضريبي وخصائصه.

يعرف الإصلاح الضريبي على أنه:¹ " التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف التكفل لحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة ' .

على ضوء هذا التعريف، نجد أن للإصلاح الضريبي عدة خصائص، لا يمكن أن تحيد عن الخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة الخاصة بكل بلد، قصد مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. أما خصائص الإصلاح الضريبي فيمكن اختزالها في النقاط التالية:

**الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة و ضرورية :

ان التغيرات المتلاحقة التي شهدتها العالم في السنوات الماضية، عجلت من حركية الاقتصاد من الركود الى التطور، والسير نحو التكتلات الاقتصادية لمجموعة من القوى الاقتصادية والسهر على عقد اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، والعمل على التخلي جزئيا عن العمل في القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص أو ما يعرف بالخصخصة. مما أدى إلى حتمية إحداث إصلاح ضريبي عالمي في سائر النظم التي تتأثر بهذه الأحداث، سواء كانت دولا متقدمة أو نامية على حد سواء²

**الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي:

يشكل الإصلاح الاقتصادي جزء من الاقتصاد القومي، بحثا عن وضع خال من العيوب والنقائص، ومنه تعد الضرائب بشكل عام أداة فعالة في إنجاح خطوات الإصلاح الاقتصادي، وهو الأمر الذي يستدعي تطوير ادارته حتى يتمكن من تكريس خطط اصلاح الاقتصادي في الدولة.

2.1.1 أنواع الإصلاح الضريبي و أهدافه:

تختلف وتتعدد أنماط الإصلاح الضريبي بتعدد وتنوع أهدافه، و غاية القائمين عليه، اذ يستطيع إصلاح الحلل التشريعي الموجود في القانون الضريبي أو العمل على سد ثغرات و عيوب القانون .

¹ - رشيد، أحمد، التنمية المحلية، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية. 1986ص 103

² - بجاوي أعمر، الوجيز في الاموال الخاصة التابعة للدولة وللجاعات المحلية، الجزائر، دار هومه 2004 ص 57

كما يهدف التعديل الجبائي الى الحد من التهرب أو الغش الضريبي حتى يكون شاملا ، يسعى الى تحقيق أهداف عدة في مقدمتها تبسيط النظام الضريبي¹.

3.1.1 مراحل الاصلاح الضريبي:

لتطبيق الاصلاح الضريبي في أي بلد من البلدان ، ينبغي ادخال مجموعة من الخطوات والإجراءات والتي يمكن عرضها في الآتي:

* هشاشة العدالة الضريبية :

قبل الاصلاح الضريبي ، تميز النظام الجبائي في الجزائر بهشاشته وبعدم عدالته ، حيث أن آلة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخل دون الأخرى هذا من ناحية ، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي و ليس التصاعدي من ناحية أخرى ، فضلا عن وجود ضرائب نوعية تراعي الوضعية العامة للمكلف واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية الخاصة².

* تصويب معدل الضريبة وترشيدها:

إن عملية تصويب وترشيد معدل الضريبة تأتي بعد توسيع الوعاء الضريبي في الحدود التي تسمح بها الادارة الجبائية ، اذ انه كلما ازدادت الضريبة ازدادت معها مشكلات التهرب الضريبي ، وبالنتيجة فإن عملية تصحيح معدل الضريبة تعني بالدرجة الاولى تقليل من الفوارق بين معدلات المؤسسات على الاستثمار و توجيهها نحو الاستثمار المنتج ، بغرض تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحوافز التشجيعية المنوه بها في النظام الجبائي ، لم تحقق ذلك ، بدليل وجود عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار ، و اختلال التوزيع الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني .

* ضعف الإدارة الضريبية الفعالة :

تشكل الإدارة الضريبية همزة وصل بين المكلفين بها و النظام الجبائي ، وبالتالي فهي في المقابل ، تعتبر من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق. بفعل الفراغ الذي عرفته هذه الإدارة ، خاصة بعد خروج السلطات الاستعمارية و تراجع المستوى التعليمي والخبراتي لموظفي الضرائب ، غنى القول عن افتقارها للتقنيات المتطورة تمثل نظام الاعلام الآلي. و الإعفاءات المطبقة بوجه خاص في الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الشباب المستثمر أو التشغيل في المناطق المراد ترقيتها³.

¹ - خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث ، الجزائر دار هومه 2005 ص 99

² - بوساق سالم الدين ، النظام الجبائي وتحديث الاصلاح الاقتصادي بين فترة (1992/2004) ، الجزائر ، دار هومه 2012 ص 121

³ - عبد المجيد عبد المطلب ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الاسكندرية ، مصر ، دار الجامعة. 2005 ص 65

الاصلاح الضريبي كآلية فعالة لتمويل الجماعات المحلية وخلق مناصب شغل جديدة

فالضريبة والاستثمار مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالبعض يكمل الآخر، إذ أنه عن طريق الضريبة، يمكن تحفيز وتشجيع الاستثمار، ولا يمكننا تصور ضريبة بدون استثمار، ولا يعقل وجود استثمار بدون ضريبة، لذلك فإن المشاريع الاستثمارية المحلية عادة، قد تفرض عليها ضرائب ورسوم تمكن من زيادة الموارد المالية للجماعات على حد سواء.

* الغش الضريبي :

إن جميع العيوب والنقائص والسلبيات السابقة للنظام الضريبي قد ساهمت في رفع حدة الغش والتهرب الضريبيين وساعد ذلك عدة عوامل منها، نقص وعي المكلفين بالضريبة، ووجود ثغرات وفراغات في التشريع الضريبي و هو ما يدفع المكلفين إلى استغلال ذلك النقص للتهرب من الضريبة.

2.1 الضريبة المحلية والتنمية المحلية.

لا مناص في أن استراتيجية ومسعى الارادة السياسية في الدولة ليس فقط السهر على تحقيق التنمية المحلية، بل تشكل جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة. كما أن الاهتمام بالتنمية المحلية نابع من تراجع الموارد المالية بفعل الأزمات المتصاعدة التي تشهدها البلاد، لذلك تولي الادارة المحلية عناية فائقة بالموارد والإمكانات المحلية التي هي وحدها المؤهلة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حتى يكون اضافة نوعية جديدة وهامة لاستراتيجيات السالفة التي كانت تقوم على إقامة أقطاب، مما أفضى إلى ظهور مشاكل وتوترات متعددة من مجموع الفوارق بين المناطق¹.

نظرا لكون الجماعات المحلية تمثل عصب التنمية، فقد اعتمدت السلطات المركزية عدة إصلاحات مالية لفائدة هذه المؤسسات، قصد ضمان نجاح برامجها وأجندتها. وهذا ما يؤكد على وجود ارتباط قوي بين تحقيق التنمية المحلية ومدى توافر الموارد المالية، فكلما استطاعت هذه الأخيرة تعبئة المزيد من الموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية، الا وزادت من حجم التنمية المحلية. ومن هنا يمكن إيضاح دورها وتبيان دور الجباية المحلية في تشجيع الاستثمار المحلي بوجه خاص وفي معالجة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.² يمكن الاضطلاع على ذلك من خلال النقاط التالية:

1.2.1. دور الجباية المحلية في تشجيع الاستثمار المحلي.

لا شك في أن للضريبة المحلية دور كبير وفعال في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن طريق القضاء على البطالة وخلق الثروة وتوفير مناصب شغل جديدة بفعل تحفيز و تشجيع الاستثمار المحلي وتدعيمه.

¹ - صر مراد، الاصلاح الضريبي في الجزائري ما بين فترتي: (2003/92)، الجزائر، منشورات بغدادي. 2004 ص 43

² - بوزيد حميد... « النظام الجزائري وتحديث الاصلاح الاقتصادي (2004/92). »، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. الجزائر. 2006 ص 78

2.2.1- حدود الضغط الجباي:

إن عامل حدود الضغط الجباي ينبغي أن يلقى العناية والاهتمام، فالزيادة المستمرة في معدلات الضرائب قد يؤدي إلى تكثيف العبء على المكلف، مما يجعله يعرف أو يفر من دفعها.¹

فبدلاً من أن تكون هذه الضرائب أداة من أجل امتصاص التضخم، فقد تفضي- إلى عواقب كان من الممكن تجنبها، فالدولة تحاول دائماً في مثل هذه الظروف امتصاص أكبر كمية من كمية النقود، فتقوم بذلك بواسطة رفع الرسم على القيمة المضافة وارتفاع معدل الأسعار، حتى تخفض من حجم الطلب الكلي، إلا أن ذلك يبق مرهون بترشيد استعمال الضريبة. مثال ذلك ضريبة الدفع الجزائي، فهي تعطي بذلك فرصاً أكثر للسيولة في الاقتصاد، وتؤدي إلى تخفيض نوعاً ما من الندرة التي يعاني منها غالبية أفراد المجتمع.

3.2.1- دور الجباية المحلية في خلق الاستقرار الاقتصادي:

فعلاً تساهم الجباية المحلية بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الوطني والمحلي، وذلك عن طريق تدخلها في معالجة ظاهرتي التضخم والكساد. فالتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

تعرف الجباية المحلية على أنها: ² " تلك الحالة التي تنتج عن ارتفاع الطلب الفعلي عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل التام وهو ما يترجم ارتفاع الأثمان . . ". فمعظم الدول تحاول التقليل من ظاهرة التضخم بمحاولتها امتصاص كمية من النقود، والضريبة المحلية تعتبر من الوسائل الناجعة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة من خلال إتباع سياسة جبائية رشيدة، كأن تدخل الجباية المحلية بواسطة الضرائب المباشرة: (الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني) ، من خلال التأثير على زيادة العرض مقارنة بالطلب بفرض ضرائب متصاعدة على الدخل ذات التوجه الاستهلاكي، ومحاولة التخفيض من الضرائب على الأرباح والنشاطات المهنية حتى تتمكن من التوسع والانفراج وخلق توازن مالي معتبر، ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال إلا من خلال اتباع هدفين رئيسيين متناسين:³

1. رفع الحصيلة الضريبية.

2. التأثير على الطلب الكلي.

¹ - بوعافية إبراهيم، (2005)، هيكلية اختصاصات إدارة الضرائب في الجزائر، الجزائر، المدرسة الوطنية للضرائب، ص 212

² - عولي. بسمه (2005). تقييم الجباية المحلية في الجزائر. الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ص 76

³ - عولي. بسمه (2005). مرجع سابق، ص 77

الاصلاح الضريبي كألية فعالة لتمويل الجماعات المحلية وخلق مناصب شغل جديدة

4.2.1- ضريبة الرسم على النشاط المهني:

في كل مرة تعمل الادارة الضريبية على رفع الرسم على النشاط المهني، خاصة في حالة الكساد، وهذا للتخفيض من صافي رقم الأعمال الذي يجعل الآلاف يجتمعون عن الاستثمار والقيام بالنشاطات المهنية، وبالتالي يقومون بتحويل هذه الأموال لتمويل الطلب الاستهلاكي وهنا يتحرك الطلب على السلع، و القضاء نوعا ما على الكساد.

بالنتيجة يليق القول، بأن للجباية المحلية دور مهم في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

2. الجباية المحلية وتحديات التنمية المحلية

تكاد المنظومة الجباية المحلية الراهنة لا تسمح الادارة المحلية أن توفق بين حجم الموارد ووتيرة إنجاز التجهيزات والمرافق، وتلبية حاجات المواطنين، ذلك أن معظم الاعتمادات المالية للتجهيز ذاتي من مساعدات الدولة و من الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وهذا ما أبقاها في حالة تبعية مالية متزايدة. فضلا عن أن التمويل الذاتي الذي يعتبر مصدرا رئيسيا بنسبة 10% في أحسن الاحوال من تمويل الاستثمار العمومي، وأصبح بالنتيجة التمويل الذاتي مجرد إعانة لتدارك نقص الموارد التي تخصصها الدولة للجماعات المحلية.

اذ أن قلة الموارد المالية وعدم نجاعة استغلالها، وتكليف الادارات المحلية بمهام وأعباء تفوق الإمكانيات المتاحة لها في إطار تمويل التنمية المحلية، أدى إلى عدم التوازن بين الوسائل والمهام، وبالتالي أفضى- إلى اختلالها من الناحية المالية، وتجسد ذلك خاصة من خلال العجز السنوي الذي تحققه الكثير من البلديات والذي تحول إلى مديونية متراكمة عبر سنوات.

يصوغ القول أن تحقيق التنمية المحلية، يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الاعتماد على الموارد المتاحة وبالأخص الموارد الجبائية. فعلى الرغم من قلتها إلا أنه لا يمكن أن نرجع دائما العجز القائم في تحقيق التنمية المحلية إلى قلة موارد الجباية المحلية المتاحة.

يمكن أن تكون الموارد الجباية المحلية كافية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المسطر لها، اذ يتوجب على الهيئات المنتخبة مباشرة أعمالها بطريقة جدية وفعالة، وينبغي أن توفر الوعي الكافي بمدى حساسية المناصب المشغولة من طرفهم وكذا الأعباء الملقاة على عاتقها. فمسير التنمية المحلية مرهون بالتسيير الأمثل لهذه الهيئات إلى حد ما. خاصة اذا ما سارت التنمية المحلية وفق البرامج المخطط لها.¹

اذ نتناول بالتفصيل تدابير الاستقلال المالي للجماعات المحلية والى شروط الإعفاء من الرسم العقاري وذاك من خلال ما يأتي:

¹ - بوزيد حميد، النظام الجزائري وتحديث الاصلاح الاقتصادي (2004/92)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. الجزائر 2006 ص 81

1.2 تدابير الاستقلال المالي للجماعات المحلية:

إن الإصلاح الضريبي المحلي ينبغي أن يندرج ضمن نظرة شاملة تتمحور أساسا على الوسائل المتاحة والمهيئة للإدارة الجبائية. لأجل الاضطلاع أكثر بدور الإصلاح الجبائي في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وإحداث ثروة وخلق مناصب شغل جديدة، تعرضنا الى مخصصات ميزانية الجماعات المحلية في الآتي:

1.1.2 مخصصات ميزانية الدولة:

تمثل اللامركزية في الدول النامية على غرار الجزائر مسعى سياسي يستجيب لمشكلة التنمية المحلية، ويظهر ذلك من خلال سياسات التصحيح والتكيف التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية ك: (لصندوق والبنك الدوليين) كشرط أساسي والتي ترجمت في الواقع إلى عمليات فك ارتباط الدولة بالحياة الاقتصادية. إلا أن السياق الذي أحدثته عملية اللامركزية في هذه الدول، اتسم بتقلص الموارد والوسائل من جهة، وإلى توسع كبير في الحاجات التي لا يتم إشباعها بشكل كلي في أغلب الأحيان من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن الاستقلالية المعنوية للجماعات المحلية، تقتضي تقديم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية والتنظيمية، كون أن مشكلة تسيير الموارد تبقى متواجدة ومستمرة.

إن مشكلة الجباية المحلية لا يمكن طرحها بشكل مستقل عن تلك الموارد التي تقدمها الدولة وتوزيعها، فالمسألة التي تطرح في هذا المقام، تتمثل في الآليات اللازمة لتصحيح الاختلالات والتفاوت بين الجماعات المحلية، ذلك أن الاستقلال المالي للإدارات المحلية لم يتم تكريسه بالكامل إلى حد الآن، وعلى هذا فإنه ينبغي إعادة التفكير في كيفية اختيار معايير القدرة والكفاءة التقنية لنظام توزيع هذه الموارد.

2.1.2 أبعاد الإصلاح الجبائي في تمويل ميزانية الجماعات المحلية.

يمكن اختزال أهم أبعاد الإصلاح الجبائي في تمويل الميزانيات المحلية في خلق الثروة وخلق مناصب شغل جديدة للأجيال الصاعدة، ومنه تحقيق الأبعاد التالية¹:

ضمان موارد كافية للجماعات المحلية من خلال إعادة تأهيل الجباية المحلية، وعلى أن تتضمن منح امتياز للمنتخبين المحليين في تسيير الضرائب المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

تحسين إيرادات الجباية المحلية، التي من شأنها أن تضمن في الأخير تغطية ميزانية التجهيز للجماعات المحلية، وهذا بالموازاة مع إصلاح الإدارة على المستوى المحلي.

مراجعة طريقة توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة، وزيادة الموارد المخصصة للتضامن ما بين البلديات.

¹ - بوساق سالم الدين، مرجع سابق، ص 122

الاصلاح الضريبي كألية فعالة لتمويل الجماعات المحلية وخلق مناصب شغل جديدة

3.1.2 إعادة النظر في العديد من الشروط المتعلقة بالإعفاء من الرسم العقاري:

إن الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى لمبلغ الرسم العقاري وكذا احتياجات الموارد، تعتبر مصدر العديد من المنازعات التي تتجاوز في بعض المدن أكثر من 80 %. وهذه الوضعية التي انعكست سلبا على عائد الرسم العقاري، حيث أن حصيلته لم تتجاوز 40 % ، وعليه فإنه يكون من الحكمة الحفاظ فقط على شرط الموارد¹ خاتمة:

بعدما تعرضنا الى الاصلاح الضريبي سواء من حيث الهيكل أو الوظائف باعتبارها الية ضرورية في ظل المتغيرات والتطورات التي تعرفها اقتصاديات العالم. وباعتبارها الية فعالة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، والية ناجعة في خلق الثروة ومناصب شغل جديدة للأجيال الصاعدة. يتسنى لنا القول بأن الجماعات المحلية، على الرغم من تمتعها بمصادر خاصة بها، وفي حقها في تسيير شؤونها المالية، فإن الدولة تملك السلطة والقيادة في تسيير النظام الضريبي هذا من جهة، وهي التي تعمل على تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة المحلية من جهة أخرى، وهذا ما يحتم على الادارات المحلية البحث عن مصادر أخرى، كالإعانات والهبات قصد التخفيف من حدة الصعوبات التي تعاني منها، وذلك في ظل تراجع مستوى التحصيل الضريبي وعدم منحها نسبة كافية من المداخيل الضريبية.

1.الاستنتاجات:

لقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

1. ان تدهور الحالة المالية للجماعات المحلية ظاهرة حقيقية، ناتجة عن تدهور التحصيل الجبائي.
2. ان الموارد المالية المتحصلة من الضريبة المحلية غير كافية لتغطية جميع نفقاتها.
3. ان الاصلاح الضريبي المحلي يساهم في زيادة المردودية الجبائية بمختلف أصنافها وأنواعها.
4. استحوذت الدولة على معظم الضرائب ذات المدخول المرتفع وترك العقيم منها وذو المردود الضئيل للجماعات المحلية.
5. عدم قدرة الجهاز الضريبي على تحصيل الموارد المالية لعدم وجود كفاءات مهنية عالية، مما سنع بظهور ثغرات ونقائص في التشريع الضريبي الذي فتح المجال للتهرب الجبائي والغش الضريبي.
6. اعتماد البلدية على نفقات التجهيز في السنوات الاخيرة مقارنة مع نفقات التسيير.
7. ضعف التمويل المحلي له تأثير سلبي على الوفرة الكافية التي تمكن من المساهمة في تجسيد المشاريع التنموية في الجزائر.

¹ - عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية، مصر، دار الجامعة. 2005، ص121

2. المقترحات والتوصيات:

على ضوء هذه النتائج فإننا نوصي بما يأتي:

- 1- وضع نظام ضريبي رقمي، يواكب تطور التكنولوجيا الحديثة ويعمل على تجميع الموارد المالية المحصلة وتوسيع قاعدة الخاضعين للضريبة.
- 2- منح مزايا للمستثمرين في مجال استغلال بعض الأنشطة الزراعية التي تمكن البلدية من زيادة في تحصيلها الجبائي.
- 3- ينبغي على الجماعات المحلية أن تساهم في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل تفعيل عجلة التنمية المحلية والاستغلال الرشيد للموارد البشرية.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1. رشيد، أحمد، التنمية المحلية، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية. 1986.
2. يحيى أوي، الوجيز في الاموال الخاصة التابعة للدولة والجماعات المحلية، الجزائر، دار هومه 2004.
3. عولي بسمه. تقييم الجباية المحلية في الجزائر، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، 2005
4. بوساق سالم الدين، النظام الجبائي وتحديث الاصلاح الاقتصادي :فترة (2004/92)، الجزائر، دار هومه. 2012
5. بوعافية ابراهيم، هيكله اختصاصات ادارة الضرائب في الجزائر، الجزائر، المدرسة الوطنية للضرائب. 2005
6. خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الجزائر، دار هومه، 2005
7. ناصر مراد، الاصلاح الضريبي في الجزائري ما بين فترتي: (2003/92)، الجزائر، منشورات بغدادي. 2004
8. عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية، مصر، دار الجامعة. 2005

2. رسائل جامعية غير منشورة:

1. بوزيد حميد، النظام الجزائري وتحديث الاصلاح الاقتصادي (2004/92)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. الجزائر. 2006.